

دور البنوك في تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصد تفعيل آليات التشغيل  
في الجزائر.

- دراسة حالة ولاية سيدي بلعباس 2010-

بحيـح عبد القادر

جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس

تمهيد:

عرفت نهاية الثمانينات تحولات اقتصادية كبرى، مست هياكل اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، والتي اعتمدت في تمويل اقتصادياتها على مدا خيل الموارد الطبيعية المتمثلة في الريع النفطي. بحيث ارتبطت هذه التحولات الاقتصادية بمفاهيم جديدة أبرزها العولمة الاقتصادية التي تدل على مسار جد معقد متعدد الأبعاد إلى حد التناقض، علما أن العولمة الاقتصادية تعني على وجه الخصوص تكثيف المبادلات الاقتصادية بين أهم أقطاب النمو (أمريكا الشمالية، اليابان، أوروبا) إضافة إلى الدول الصناعية الجديدة في آسيا والتي من بينها الصين، الهند واندونيسيا).

وقد كان لهذه التطورات انعكاساتها على الدول السائرة في طريق النمو مثل الجزائر، التي سارعت في تحسين اقتصادها لغرض إدماجه ضمن الحركية الليبرالية، و تم هذا منذ المصادقة على المخطط التعديلات الهيكلية التي شرعت فيه الدولة، بعد ما فرض عليها جملة من الإجراءات، تخص إصلاح الاقتصاد الجزئي وإعادة هيكلة الصناعة وترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى جانب جملة من الإجراءات الأخرى، وقد تسارعت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990 ' وقد تجسد هذا التحول بتشريع قانون القرض و النقد، والذي فتح المجال للقطاع المصرفي في ممارسة نشاطه بحرية تامة اتجاه تمويل المؤسسات بمختلف أشكالها، ثم فإن التحدي الملح بالنسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث على المستويين الداخلي والخارجي، هو مواجهة متطلبات التبادل الحر، والمنافسة المفتوحة وحقيقة السوق، وفي هذا الإطار وعلى غرار دول العالم الثالث عموما والدول المغاربية خصوصا، تبذل الجزائر منذ سنوات مجهودات كبيرة لجعل اقتصادها أكثر تفتحا وإنتاجا وتنافسيا. وقد شملت هذه المجهودات كل الميادين التي لها علاقة بتحولات الاقتصادية العالمية خصوصا بإعادة النظر في النسيج اقتصادي مع إعطاء الأولوية لاقتصاديات الحجم الصغير المتمثلة في المؤسسات صغيرة ومتوسطة التي تشكل وحدة الاقتصاد الجزئي للاقتصاد الوطني.

غير أنه ولظروف معينة، واجه هذا القطاع العديد من المشاكل والصعوبات والعقبات جعلت منه قطاعا لا يحقق الأهداف المنوطة به، مما دفع بالدولة إلى التفكير في آليات وميكانيزمات لتأهيل وتطوير

هذا القطاع في ضوء التحولات الاقتصادية الراهنة، مع دعم البنوك التجارية في تجسيد القانون على أرضية الميدان، وهذا بخلق صناديق ضمان القروض الموجهة لخلق مؤسسات صغيرة و متوسطة.

وعليه سوف نعالج في هذا الموضوع المحاور التالية:

1- دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

2- تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

3- أهم المشاكل التي تواجه البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4- مدى نجاح وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بتمويل البنوك.

لكن حتى تتمكن من معالجة هذا الموضوع اخترنا عينة من الاقتصاد الجزائري وهي ولاية سيدي بلعباس، التي أسقطنا عليها دراستنا عن طريق ضبط بعض الأرقام الإحصائية لسنة 2010، ومن هذه العينة نخلص بنتيجة نسقطها على لاقتصاد الوطني.

**أولاً- الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية أداة لمواكبة الاقتصاد العالمي:**

ضمن مسار إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، حددت الجزائر ضمان نمو دائم واستمرار اقتصادها الجزئي واقتصادها بصفة عامة كأهداف ذات أولية من خلال جملة من الإجراءات في جل القطاعات الاقتصادية.

وقد لجأت الجزائر إلى إحداث تغييرات عميقة ، سمحت بتغيير سير اقتصادها بإحداث قطيعة مع أساليب السابقة، بحيث في السنوات الأولى للاستقلال، كانت سياسة التنمية المطبقة تهدف أساسا إلى تحويل الاقتصاد الوطني بإنشاء صناعة قاعدية. ممولة مباشرة من طرف خزينة الدولة و على إثرها أقيمت مؤسسات اقتصادية في شتى المجالات ، وتبين بعد سنوات نمو صناعي معتبر مقارنة بدول العالم.

هذا النمط الاقتصادي المطبق ارتكز على تثمين البترول والغاز ولم تجد الدولة مشاكل تذكر لتحقيق هذا الهدف خصوصا بعد تأميمات سنة 1971، وبعد 1973 سمحت عوائد المحروقات للجزائر بتسيير التحولات التي شرعت في تطبيقها.

أما في بداية الثمانينات فقد حاولت الجزائر تحديد مديونيتها الخارجية وذلك من خلال خفض الاستثمارات وتحرير الاستهلاك. وقد وجدت الجزائر نفسها في وضع اقتصادي صعب بعد تراجع الرهيب الذي شهدته أسعار المحروقات حيث انخفض مستوى النشاط الاقتصادي وترتب عن ذلك تفاقم نسبة البطالة وانخفاض نسبة المداخيل بالعملة الأجنبية وتدني القدرة الشرائية (عمر صخري، 2003) وقد نجم عن ذلك ارتفاع معدلات التضخم والزيادة في السيولة النقدية المصدرة من طرف السلطات النقدية (البنك المركزي)، لمواجهة الوضع الاقتصادي. كل هذا جعل الدولة تعيد مراجعة الإجراءات الاقتصادية التي

أدت بها في النهاية، إلى الشروع في تحرير الاقتصاد الوطني وخصوصا بعد اتخاذها قرار الانضمام إلى معاهدة نيويورك الخاصة باحترام قوانين منظمات حماية وضمان الاستثمارات الخارجية. وقد تمت المصادقة على نصوص مهمة متعلقة بالنقد والقروض 90-10، التي أحدثت هزة في الهياكل والممارسات وخصوصا في الشراكة الأجنبية والمحلية، وكذا تحرير القطاع المصرفي الذي هيمنت عليه ستة بنوك منذ الاستقلال حتى نهاية التسعينات، مع فتح مجال الاستثمار للقطاع المصرفي أمام القطاع الأجنبي، هذه المبادرة جعلت من الدولة تولى اهتماما كبيرا في إعادة تركيب النسيج الاقتصادي من جديد وحسب معايير دولية ومتطلبات السوق العالمي والمحلي.

#### ثانيا- أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء الإصلاحات الاقتصادية .

لقد ورثت الجزائر من العهد الاستعماري ، هيكل اقتصاديا رأسماليا يحمل تناقضات كثيرة، فقد عاش الاقتصاد الجزائري في السنوات الأولى من الاستقلال (ناصر دادي عدون ، 1998) مرحلة صعبة نتيجة رحيل عدد كبير من ذوي المهارات من إطارات ورجال أعمال ، وكذا تهريب رؤوس الأموال وغلق أغلبية الوحدات الإنتاجية، وقد تبنت الدولة برنامج استعجالي للقضاء على المشاكل الموروثة عن العهد الاستعماري المتمثل في إعادة تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة بوضعها تحت إشراف العمال الذين انضموا في شكل تعاونيات مسيرة ذاتيا في إطار مرسوم 1963 المتعلق بالتسيير الذاتي.

ثم جاءت مرحلة التنمية المركزية من 1967 إلى 1978، و التي تميزت بانطلاق إستراتيجية التنمية بعيدة المدى، تهدف إلى إعطاء محتوى ملموس لمعنى الاستغلال الاقتصادي باسترجاع الثروات الوطنية، وجعل الصناعة القاعدية الركيزة التي يستند عليها مسار التصنيع، وقد تم وضع سياسة صناعية ترمي لتحقيق الأهداف التالية:

- خلق تكامل اقتصادي بين مختلف الفروع.
- الرفع من قدرات التراكم.
- إعادة توزيع جديدة للمداخل الاقتصادية.
- تكييف جهاز التكوين لاحتياجات الاقتصاد الوطني.
- إعطاء دور للصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير بعض الفروع الاقتصادية.

#### ثالثا- آثار السياسة المركزية على التنمية الاقتصادية ودور الحياضي للبنوك في تمويل إقتصاد الوطني

تتمثل العوامل الرئيسية التي عرقلت التنمية الاقتصادية في الجزائر في ما يلي:

- حياض البنوك التجارية في تمويل اقتصاد الوطني.
- هيمنة الخزينة العمومية على السوق النقدي والمالي في الجزائر.
- الاعتماد على عائدات البترول لتمويل البرامج الاقتصادية.
- الاتجاه المتزايد الممنوح في الجو إلى الموارد المادية والبشرية والمالية والخارجية.

- الارتفاع المتزايد وغير المنتظم لتكاليف أسعار الإنتاج والاستهلاك.
  - النقص الملاحظ في مواد ذات الاستهلاك الواسع وفي التموين بالمواد الأولية والمنتجات النصف المصنعة الضرورية لسير الاقتصاد الوطني.
  - تقادم الاختلالات القطاعية بسبب عدم الانسجام في أهداف السياسة الاقتصادية.
- هذه العوامل أدت إلى حدوث ما سمي بأزمة تخطيط للاستثمارات العمومية.
- رابعاً- مرحلة تحديث الاقتصاد الوطني وفق معايير اقتصاد السوق مع تفعيل دور البنوك كوسيط مالي.
- على اثر وطأة المشكلات المتراكمة لمرحلة الاقتصاد الموجه من طرف الإدارات المركزية، التي أدت إلى انخفاض الأداء الاقتصادي، ونتيجة للتحويلات التي مست البيئة الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات والتي كان من أبرزها اتساع انخفاض الأداء الاقتصادي، مع تراجع مرودية الإنتاج لوسائل العمل (Sellami Ammar ، 1985)، أخذت الجزائر بذلك تنتهج سياسة انفتاحية بالتحويل عن الاختيارات السياسية الاقتصادية السابقة والانتقال إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية التي تحددت معالمها مع نهاية الثمانينات من جراء السياسة الاقتصادية التي بدأت الجزائر بتطبيقها في إطار توصيات الهيئات الدولية المتمثلة في :

#### - إعادة هيكلة النظام المالي وفق معايير دولية:

تمثل في تحرير القطاع المصرفي وإعادة هيكلة النظام المالي، باعتبار أن له أهمية بالغة في عملية الإستثمار والنمو الاقتصادي و تجسيد هذا النظام فرض الشروع في إصلاح المؤسسات التي تحكمه سواء تعلق الأمر بالبنوك او شركات التأمين بغرض جعلها ملائمة لمقتضيات الساعة و هو ما يتطلب أيضا إنشاء مؤسسات مالية جديدة تسمح بتوفير احتياجات الصرف و القرض و توجيه الاستثمار. ففي ظرف 3 سنوات (97-99) أنشئ 14 بنك خاص، 7 منها أجنبية، و من ضمن ما أفرزته الإصلاحات النقدية و المالية مما يعد بمثابة الحدث الهام ،تدشين بورصة الجزائر بتاريخ 25 جويلية 1995 لتصبح عملياتها في 15 سبتمبر من السنة سارية المفعول ، و قد استغلت البنوك فرصة الإصلاحات و التحويلات الاقتصادية في الجزائر لتطوير نشاط الشراكة.

وما يميز دور البنوك خلال هذه المرحلة هو القطاعية شبه التامة مع تلك التي عرفت في المرحلة السابقة و هذا لغرض الوصول إلى الأهداف التالية:

- العمل على تدعيم الجهاز الإنتاجي الموجود من خلال تنظيم القطاعات الإنتاجية، تكثيف الاستغلال طاقات الإنتاج المتوفرة، بتقليل المؤسسات الوطنية الكبيرة لتصبح مؤسسات مختصة وصغيرة أو متوسطة في إطار ما عرف بإعادة العضوية للمؤسسات.

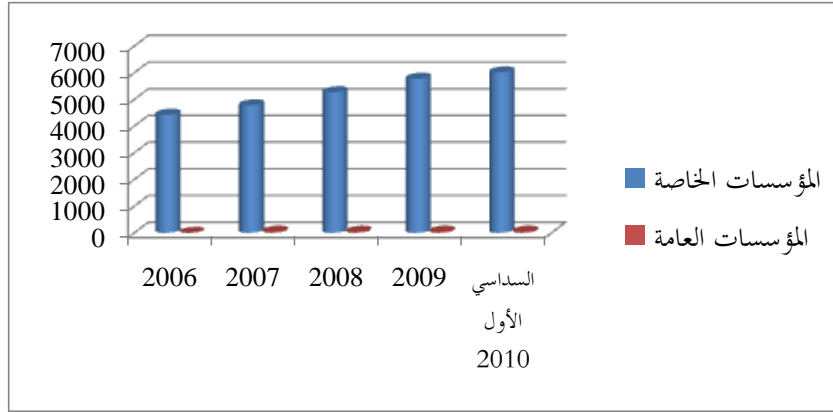
- تطوير آليات التمويل مع تفعيل الادخار العمومي عن طريق جلبه نحو البنوك لإعادة توظيفه.
  - ترقية الصناعات الصغيرة عن طريق إعطاء دور إضافي لها في ترقية الاستثمار وهذا برفع القيود عنه، وفتح المجال لها في مختلف النشاطات الاستثمارية، وكذا تخفيض معدلات الفائدة المتعلقة بالقروض، مع خلق صناديق الضمان من طرف الدولة ترافق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حياتها.
- وعلى هذا الأساس اخترنا في بحثنا هذا، عينة من الاقتصاد الجزائري ولتكن ولاية سيدي بلعباس ومدى فعالية دورا البنوك في تطوير الاستثمار، مع تجنيد فئة الشباب المتخرج من الجامعة بمختلف اختصاصاته، لغرض خلق مؤسسات اقتصادية بمختلف أحجامها
- 1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية على مستوى المحلي (حالة ولاية سيدي بلعباس).

#### 1-1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جدول رقم 01: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سيدي بلعباس

السنة	2006	2007	2008	2009	السداسي الأول 2010
المؤسسات الخاصة	4427	4479	5270	5773	6014
المؤسسات العامة	/	46	44	47	48

المصدر: المديرية الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحصائيات (2010)



تمثيل لتطور تعداد المؤسسات الخاصة والعامة

## 1-2- المكونات الرئيسية لنسيج الاقتصاد لولاية سيدي بلعباس:

### 1. البنوك التجارية المؤهلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- بنك الوطني الجزائري : وكالة واحدة.
- قرض الشعبي الجزائري : وكالتين على مستوى الولاية.
- بنك الخارجي الجزائري : وكالة واحدة.
- بنك التنمية الريفية : تسعة (09) وكالات على مستوى الولاية و الدوائر و البلديات.
- بنك التنمية المحلية : وكالة واحدة.
- بنك CNEP : 04 وكالات موزعة على الولاية و دوائرها.
- البنوك الخاصة : 03 بنوك خاصة بثلاث وكالات على مستوى الولاية.

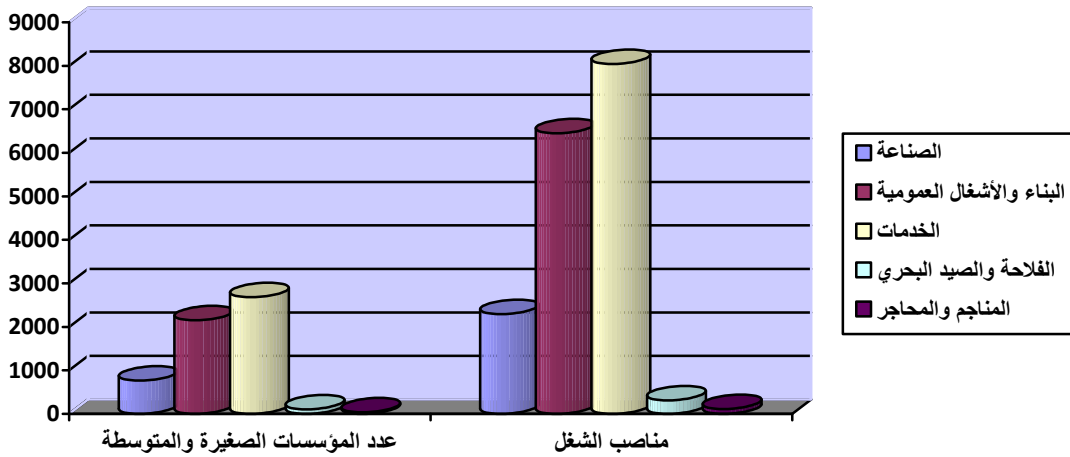
## 2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص و الممولة من طرف البنوك التجارية:

وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) مؤسسة، و الممولة من طرف البنوك العمومية بما فيها البنوك الخاصة، عند نهاية السداسي الأول 2010 إلى 6014 مؤسسة، تشكل المؤسسات الخاصة العاملة في مختلف القطاعات غالبية تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التعداد المذكور أعلاه. الديناميكية وحركية المؤسسات الخاصة أدت إلى نمو خلال السداسي الأول 2010 يقدر بـ: 241 مؤسسة. تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة على قطاعات النشاط الآتية:

جدول رقم 02: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف القطاعات مع مناصب الشغل الموزعة فيها.

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مناصب الشغل
الصناعة	765	2295
البناء والأشغال العمومية	2150	6450
الخدمات	2681	8043
الزراعة والصيد البحري	104	312
المناجم والمحاجر	37	111
المجموع	5737	17319

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحصائيات (2010) - ولاية سيدي بلعباس -



تمثيل لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات مع عدد مناصب الشغل لكل قطاع

### 3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام:

لقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال السداسي الأول سنة 2010 بمؤسسة واحدة.

وبذلك انتقل العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال السداسي الأول من سنة 2010 من 47 (م/ص.م) إلى 48 (م/ص.م).

يمثل الجدول الموالي، حركية فئة المهن الحرة، لخريجي الجامعة الجزائرية المتمثلة في كل من الموثقين، المحاميين، المحضرين القضائيين، الأطباء، المهندسين المعماريين... مرتكزين في ذلك على

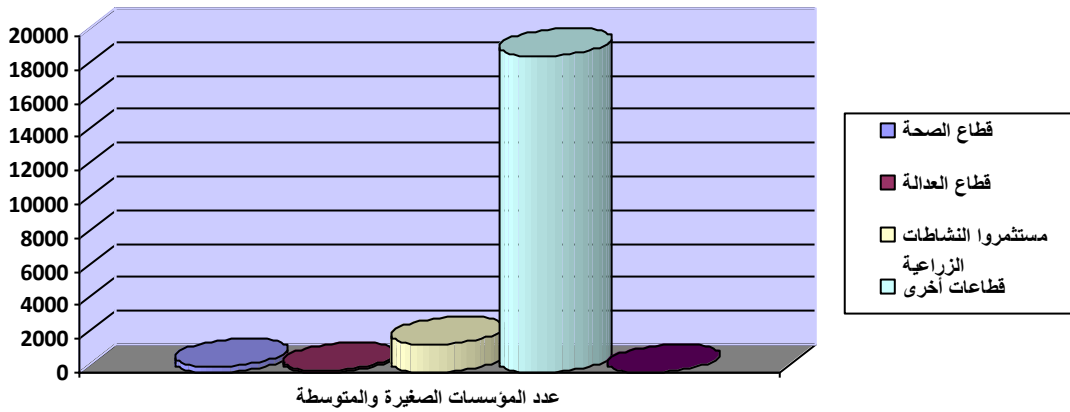
تسجيلات الأشخاص الطبيعيين ورؤساء المؤسسات على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وهذه الفئة تمثل شريحة من خرجي الجامعة الجزائرية.

1-2. توزيع المؤسسات الخاصة للأشخاص الطبيعيين حسب قطاعات النشاط إلى نهاية جوان 2010:

جدول رقم 03: هيكل توزيع المؤسسات الخاصة للأشخاص الطبيعيين حسب قطاعات النشاط على مستوى ولاية سيدي بلعباس

أهم القطاعات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
قطاع الصحة	377
قطاع العدالة	110
مستثمرو النشاطات الزراعية	1674
قطاعات أخرى	18791
المجموع	20952

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سيدي بلعباس إحصائيات (2010)



تمثيل توزيع المؤسسات الخاصة للأشخاص الطبيعيين حسب قطاعات النشاط على مستوى ولاية سيدي بلعباس.

II- التوزيع وحركية المؤسسات الخاصة:

II-1- توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات شعب النشاط إلى غاية 2010/06/30:



جدول رقم 04: هيكل القطاع الخاص على مستوى ولاية سيدي بلعباس.

قطاع النشاط	الفروع	عدد م.ص.م حسب الفروع	عدد م.ص.م حسب القطاع	عدد مناصب الشغل حسب القطاع	عدد مناصب الشغل حسب الفروع
الزراعة والصيد البحري	الزراعة والصيد البحري	69	69	223	223
خدمات	النقل والمواصلات	410	3059	1180	9134
	التجارة	660		1956	
	الفندقة والإطعام	220		653	
	خدمات للمؤسسات	271		771	
	خدمات للعائلات	1041		3035	
	مؤسسات مالية	5		20	
	أعمال عقارية	6		18	
	خدمات للمرافق الجماعية	402		1370	
	خدمات الأشغال البترولية	44		131	
البناء والأشغال العمومية	البناء والأشغال العمومية	2182	2182	6592	6592
الصناعة	المناجم والمحاجر	24	704	84	2116
	الحديد والصلب	20		60	
	مواد البناء	223		669	
	كيمياة-مطاط-بلاستيك	20		60	
	الصناعة الغذائية	250		756	
	صناعة النسيج	0		0	
	صناعة الجلد	1		3	
	صناعة الخشب والفلين والورق	98		280	
	المياه والطاقة	3		9	

	0		0	المحروقات
	195		65	الصناعة المختلفة
<b>18065</b>	<b>18065</b>	<b>6014</b>	<b>6014</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سيدي بلعباس إحصائيات (201)

II-2- توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات قطاعات النشاط إلى السداسي الأول 2010

جدول رقم 05: تطور قطاع النشاطات المهيمنة من سداسي إلى آخر حسب المعدلات المذكورة:

قطاع النشاط	عدد المؤسسات 2009	عدد المؤسسات السداسي الأول 2010	%
الزراعة والصيد البحري	64	69	7,81 %
المياه والطاقة	3	3	0,00 %
المحروقات	0	0	0,00 %
خدمات الأشغال البترولية	43	44	2,33 %
المناجم والمحاجر	22	24	9,09 %
الحديد والصلب	20	20	0,00 %
مواد البناء	223	223	0,00 %
البناء والأشغال العمومية	2097	2182	4,05 %
كيمياء-مطاط-بلاستيك	19	20	5,26 %
الصناعة الغذائية	244	250	2,46 %
صناعة النسيج	0	0	0,00 %
صناعة الجلد	1	1	0,00 %
صناعة الخشب والفلين والورق	91	98	7,69 %
صناعة مختلفة	62	65	4,84 %
النقل والمواصلات	378	410	8,47 %
التجارة	641	660	2,96 %
الفندقة والإطعام	209	220	5,26 %

6,27 %	271	255	خدمات للمؤسسات
4,20 %	1041	999	خدمات للعائلات
25,00 %	5	4	مؤسسات مالية
0,00 %	6	6	أعمال عقارية
2,55 %	402	392	خدمات المرافق الجماعية
4,17 %	6014	5773	المجموع

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سيدي بلعباس إحصائيات (2010)

ملاحظة: نسبة تطور عدد المؤسسات بين 2008 و 2009 تقدر بـ 9,54%.

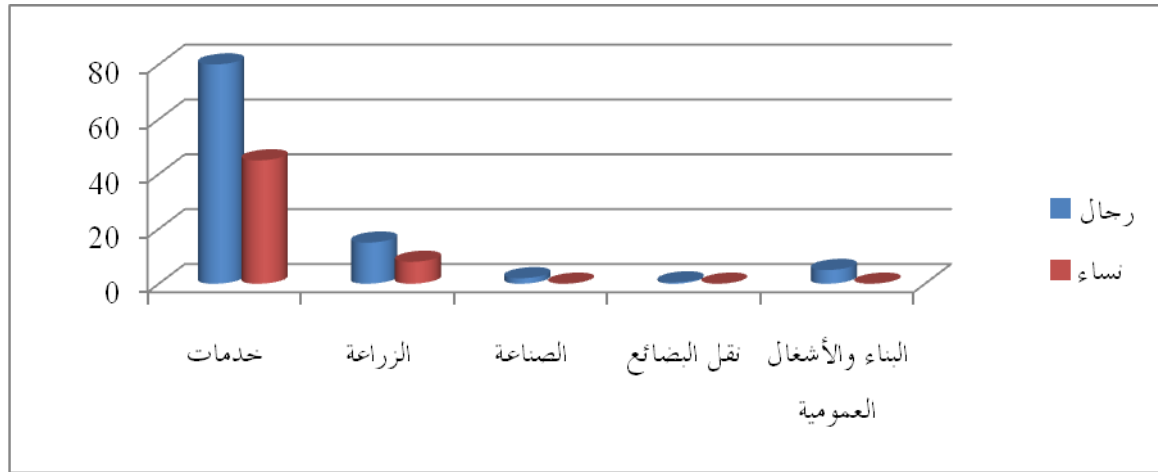
III - حصيللة وكالات الاقتصادية للدعم الممولة من طرف البنوك:

III-1 - حصيللة التمويل البنكي لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

- القروض المصغرة ANGEM الممولة من طرف البنوك:

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القروض على تخفيض معدلات البطالة من خلال تنفيذ التوجيهات العامة لبرامج الحكومة في إطار عملية القروض المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض تعمل وفق ثلاث صيغ، ابتداء من سلفة بنكية صغيرة (السلف الغير معوضة لاقتناء المواد الأولية) و التي تشارك فيها جميع البنوك التجارية، إلى غاية الوصول إلى السلف ذات الأهمية الفائقة والتي تستدعي تمويلا بنكيا حيث نجد عدد معتبر من المتخرجين الجامعيين في مختلف التخصصات والذي قدر عددهم بـ 94 طالب استفادوا من التمويل عن طريق وكالة سيدي بلعباس، مع تحقيق نسبة نجاح معتبرة في الميدان.

- وضعية المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاعات النشاط:



توزيع قطاعات النشاط حسب الجنس

المصدر: وكالة ANGEM إحصائيات 2010 ولاية سيدي بلعباس

### III-2- حصيلة التمويل البنكي لمشاريع (ANSEJ) لولاية سيدي بلعباس:

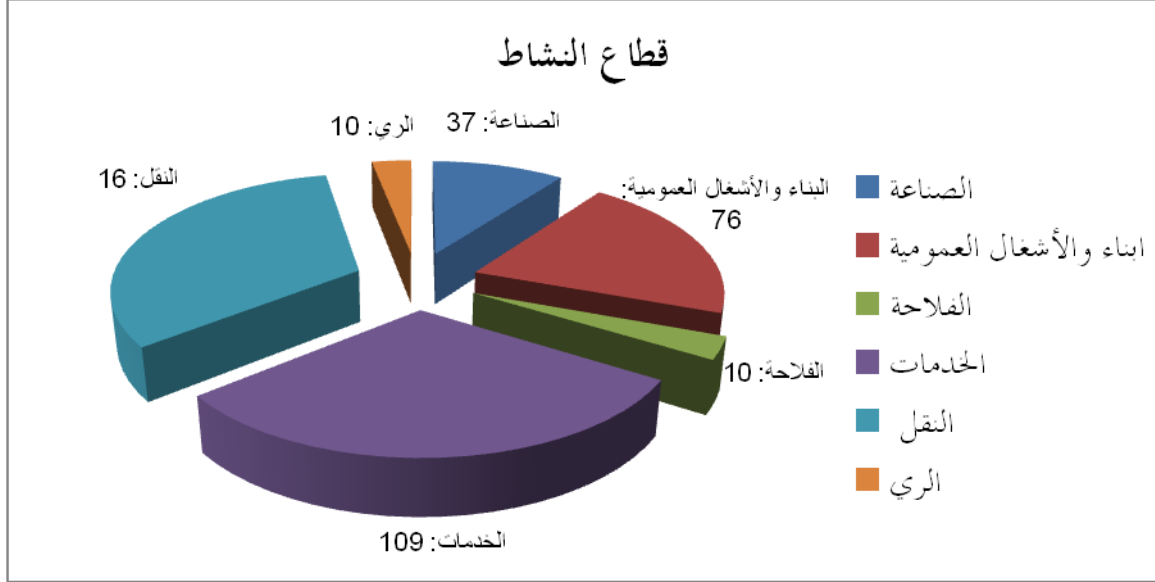
لقد ساهت البنوك التجارية للقطاع العمومي و القطاع الخاص ، في خلق عدد معتبر من المشاريع ANSEJ، و الذي قدر ب 358 مشروع يتوزع على مختلف القطاعات الاقتصادية من الصناعة و التجارة و الفلاحة و قطاع الخدمات الأخرى... الخ، مع 972 منصب شغل دائم. و بهذا قد تكون البنوك قد ساهت في خلق تنمية محلية.

**جدول رقم 06:** عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك لوكالة تشغيل الشباب مع عدد مناصب الشغل الموفرة.

الرقم	قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة من البنوك	%	عدد مناصب الشغل	%
1	الصناعة	37	10	121	12
2	البناء والأشغال العمومية	76	21	286	29
3	الفلاحة	10	3	30	3
4	الخدمات	109	30	256	26
5	النقل	116	32	246	25
6	الري	10	3	33	3
	المجموع	358	100	972	100

المصدر: ولاية سيدي بلعباس إحصائيات جوان 2010

- توزيع المشاريع ANSEJ الممولة من طرف البنوك حسب قطاع النشاط:



تمثيل توزيع المشاريع ANSEJ الممولة من طرف البنوك حسب قطاع النشاط الاقتصادي.  
III-3- حصيلة المشاريع الممولة من طرف البنوك و الصندوق الوطني للتأمين من البطالة لسنة 2010

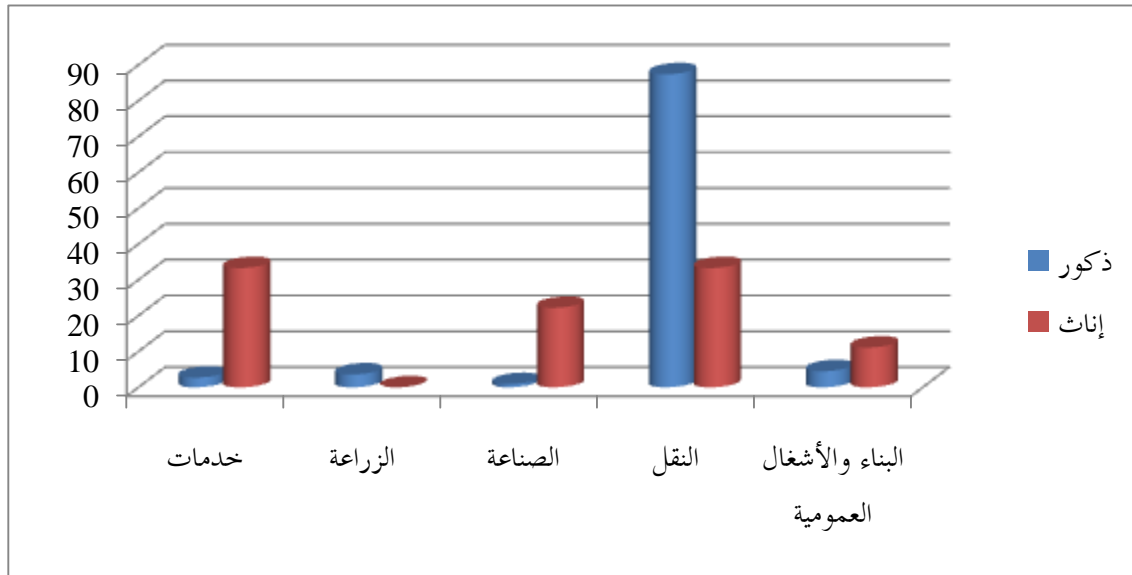
لقد ساهمت البنوك في التمويل المشاريع الاقتصادية، عن طريق آلية التشغيل لصندوق لمساعدة البطالين الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة، في إنشاء مؤسسات اقتصادية صغيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والتي ساهم فيها كذلك شريحة خريجي الجامعة الجزائرية الذين بلغ عددهم 43 ناشئ للمؤسسة صغيرة ومتوسطة على مستوى الولاية وهذا حسب إحصائيات شهر ديسمبر 2010 لوكالة الصندوق مساعدة البطالين لولاية سيدي بلعباس.

- توزيع المشاريع الممولة من طرف البنوك و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط كما يلي:

جدول رقم 07: توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مستوى ولاية سيدي بلعباس

مناصب الشغل	عدد المؤسسات				قطاعات النشاط
	%	ذكور	%	إناث	
12	2,7	3	33,3	3	خدمات
8	3,6	4	0	0	الزراعة
1	0,9	1	0	0	الصناعة التقليدية
9	0,9	1	22,2	2	الصناعة
197	87,4	97	33,3	3	النقل
12	4,5	5	11,1	1	البناء والأشغال العمومية
239	100	111	100	9	المجموع

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين من البطالة لولاية سيدي بلعباس (إحصائيات 2010)



تمثيل توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مستوى ولاية سيدي بلعباس

III-4- برنامج تأهيل المؤسسات:

المؤسسات	النشاط	عملية التأهيل	تاريخ إيداع الملفات	وضعية الملف
مؤسسة GRAPHIPUB	مطبعة	قبل التشخيص / تشخيص سريع	-	مكتمل الدراسة
ش.ذ.م.م ERIAL	الكهرباء الصناعية	قبل التشخيص / تشخيص سريع	-	مكتمل الدراسة
مؤسسة EETB	أعمال الكهرباء	قبل التشخيص / تشخيص سريع	-	مكتمل الدراسة
ش.ذ.م.م MATIAFAL	البناء والأشغال العمومية	قبل التشخيص / تشخيص سريع	-	مكتمل الدراسة
مؤسسة FAMAG	صناعة وتسويق الآليات الفلاحية	قبل التشخيص / تشخيص سريع	-	مكتمل الدراسة
ش.ذ.م.م HYSA	المواد الصيدلانية	قبل التشخيص / تشخيص سريع	-	مكتمل الدراسة
ش.ذ.م.م SANTELABO	المواد الصيدلانية ومواد التجميل	وساطة مالية	-	مكتمل الدراسة
ش.ذ.م.م T-PLAST	صناعة الأنابيب البلاستيكية	وساطة مالية	-	مكتمل الدراسة
ش.ذ.م.م PRODENTAL	صناعة فرشاة الأسنان والروائح	-	2008/12/21	ملف كامل غير مدرس
ش.ذ.م.م SITEC	تكرير الورق	-	2009/01/04	ملف كامل غير مدرس
ش.ذ.م.م عزوز للمياه المعدنية والمشروبات الغازية	تعبئة المياه المعدنية	-	2009/01/14	ملف كامل غير مدرس

III-4-1- وضعية المشاريع:

استفاد القطاع في إطار برنامج الهضاب العليا من خمس عمليات بغلاف مالي يقدر بـ175.000.000 دجو التي ساهت فيه الخزينة العمومية بغلاف مالي مخصص لها.

جدول رقم 08: تقسيم المشاريع على مختلف المناطق النائية لولاية سيدي بلعباس 2010.

المشروع	الغلاف المالي	الموقع	نسبة تقدم المشروع
دراسة تطور النشاطات التقليدية	5.000.000,00	24 بلدية من الهضاب العليا	%100
إنجاز مشتلة مؤسسات	50.000.000,00	ميرين	%98
إنجاز ست ورشات تكوين - إنتاج 200 م <sup>2</sup>	90.000.000,00	راس الماء - رجم دموش - واد السبع - مرحوم - بير الحمام - سيدي شعيب	استلام المشاريع الستة مع انتهاء عملية التجهيز
إنجاز وتجهيز مركز المهارات المحلية	25.000.000,00	تلاغ	استلام المشروع مع قرب انتهاء عملية التجهيز

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سيدي بلعباس (2010).



## خاتمة:

أثبتت البنوك التجارية للقطاع العمومي و الخاص تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و هذا قصد إنعاش الاقتصاد الوطني، و الذي يعيش مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق، ونظرا لما عانتها الجزائر من مشاكل اقتصادية كدولة اعتمدت في بداية الأمر، و بعد الاستقلال على اقتصاديات الحجم على المستوى المحلي، جعلها تعيد النظر في النسيج الاقتصادي وإعطاء الأولوية لصناعات الصغيرة، و التي أوكلت للمؤسسات ذات الحجم الصغير، مع مرافقة الدولة لجميع أطوار حياتها عن طريق تقديم لها تسهيلات مالية بقروض بنكية مدعمة بأسعار فائدة منخفضة، و مؤمنة بصناديق الضمان للقروض، و كذا امتيازات جبائية، التي سمحت في خلق العديد من الوكالات الاستثمارية موزعة على مختلف أرجاء الوطن، لكن بالرغم من هذه الجهود وحسن نية السلطات العمومية يبقى دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يصادف عراقيل إدارية و برقراطية وحتى عراقيل تخص التعاملات الربوية، والتي طرحت مشكل الإحجام العديد من الأفراد الابتعاد عن التعاملات الربوية لأنها تخالف الشريعة الإسلامية، مما إنعكس سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من هذه المشاكل التي تحول دون نموها وتطورها في الوقت الذي يجب فيه رفع قدرات التنافسية لهذه المؤسسات في ظل انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وكذا سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة، لهذا يجب مضاعفة الاهتمام بهذه المؤسسات من خلال الاهتمام بالنقاط التالية:

- 1- إعادة النظر في أساليب التمويل البنكي مع أخذ بعين الاعتبار التمويل الإسلامي معاملات بدون ربا.

- 2- دفع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، والخاصة بتحرير القطاع البنكي من القيود الإدارية، وخصوصته في اتخاذ القرار المناسب.

- 3- خلق شبابيك بنوك إسلامية تقدم خدمات بعيدة عن التعاملات الربوية.

- 4- الاهتمام الدائم و المستمر بالمؤسسات الاقتصادية مع مرافقتها في مجال تكوين المستمر لأفرادها العاملين.

- 5- مرافقة مراكز التكوين و البحث العلمي لنشاط المؤسسة، مع فتح مكاتب بالجامعات لكل وكالة الدعم و الاستثمار لتقديم معلومات للطالب الجامعي.

**المراجع:**

**أ- الكتب:**

- 1- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 2003
- 2- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة الجزائر 1998
- 3- صلاح بيومي، حوافز الإنتاج في الصناعة (مطبوعة) OPU 1982.
- 4- عايدة سيد خطاب الإدارة التخطيط الاستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات دار الفكر العربي، مصر 1981.
- 5- محمد محروى إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب مطابع، الإسكندرية 1997.

**ب- المجلات:**

- 1- مجلة العمل وزارة العمل والحماية الاجتماعية، العدد 010، 2001، الجزائر
- 2- Revue algérienne du travail
- 3- Revue statiques collection
- 4- « Sellami Ammar » petite et moyenne industrie et développement économique, édition SNED, Alger, 1985.